اتساع شعبية حزب الوفد
سببها النقمة على حكومة السادات

القاهرة - اعلن هنا، بناء على استطلاع قام به محللون سياسيون، ان حزب الوفد الجديد يحصل على ٣٠ بالمئة من اصوات الناخبين لو اجريت الانتخابات في الوقت الحاضر. بينما يتمتع حزب الحكومة بتأييد ٤٠ بالمئة من اصوات الناخبين. وهي نسبة تصل الى اقل من نصف الاصوات التي نالها حزب الحكومة في الانتخابات الاخيرة.

وقد سئل فؤاد سراج الدين عن عدد المقاعد التي يتوقع ان يحصل عليها حزبه في انتخابات عام ١٩٨١ فاجاب بانه يتوقع الحصول على الاغلبية. وان التقدم المرتفع الذي احرزه الحزب منذ الترخيص له يؤكد ثقته بالنتيجة.

هذا وقد اعلن الحزب الجديد برنامجه وهو محاولة لتعزيز مواقع الراسمالية في مصر، بسرعة اكبر مما تقوم به الحكومة المصرية الحالية. وقد صنفتة اللجنة الخاصة بالاحزاب في الاتحاد الاشتراكي بانه قريب من اقصى اليمين في الاشتراكية الديموقراطية!"

ويطالب حزب الوفد الجديد بتعديل الدستور والغاء النظام الرئاسي واتاحة الفرصة لاكثر من مرشح للتنافس على منصبي رئيس ونائب رئيس الجمهورية.

ان حزب الوفد الجديد في مجمل برنامجه يحاول طرح نفسه كحزب برجوازي ليبرالي. الامر الذي يجعله يستقطب فئات تعاني من التضييقات الحكومية وان كان الحزب الجديد لا يخدم مصالحها الطبقية.

يميل المراقبون الى الاعتقاد بأن نفوذ حزب الوفد يعتمد في الاساس على سمعته التاريخية وعلى برنامجه الفضفاض الذي يكتسب مسحة ليبرالية.

ولكن في جميع الحالات لا يمثل البديل الحقيقي للحكم اليميني القائم في مصر. وان نجاحاته ذات طابع مؤقت. وان واقع الاتساع المتزايد في عضوية حزب التجمع التقدمي والشعبية الكبيرة لصحيفة "الاهالي" تشكلان ملامح للتوجه الحقيقي، ولكن غير المتبلور بعد، للجماهير المصرية نحو البديل الحقيقي لحكم كبار الراسماليين العقاريين وعملاء الشركات الاجنبية.

اما اليسار والمستقلون فيقدر الاستطلاع نسبتهم باكثر من ٢٠ بالمئة.

ويضيف المحللون السياسيون ان الامر المحتمل هو ان حزب الحكومة، لو اجريت الانتخابات الان، لن يستطيع الحصول على تاييد اغلبية مجلس الشعب بينما تبدو فرص حزب الوفد لتشكيل حكومة تحظى بتأييد اكثر من نصف المجلس اكثر احتمالا.

هذا وتفيد الانباء ان اعدادا كبيرة من الشباب قد انضمت لحزب الوفد الجديد نكاية بالحزب الحاكم وشكلاً من اشكال الاحتجاج على سياسة الحكومة المصرية.

وكان النائب التقدمي المستقل، احمد طه، قد ايد حزب الوفد الجديد وانضم اليه لمساعدته في الحصول على الترخيص، ثم اعلن انه سيعود لمركزه كنائب مستقل. وقال ان انضمامه كان لانه يعارض القيود المفروضة على تاسيس الاحزاب الجديدة.

وقد اعترف فؤاد سراج الدين ان احمد طه لا يؤيد مبادىء الوفد وانه يساري، ولكنه قرر "مساعدتنا للتغلب على مشكلة توفير العدد الكافي من النواب للحصول على الترخيص. وبعد تشكيل الوفد عاد الى موقعه السابق كمستقل.

أوقفوا الأعمال الارهابية

تحت هذا العنوان وجه الحزب الشيوعي التونسي رسالة الى هيئة تحرير مجلة تضامن السلم والاشتراكية نشرته في عددها الصادر في آذار ١٩٧٨ وفيما يلي نص الرسالة:

ايها الرفاق الاعزاء،

لقد حظر الحزب الشيوعي التونسي في اوائل عام ١٩٦٣، وهو حزب تكمن جذوره في تاريخ الحركة الوطنية وحركة الطبقة العاملة في البلاد، لانه ساهم في تطوير المضمون الاجتماعي للحركة الوطنية التي اشترك بصورة مباشرة في كل معركة من معاركها. وقد عبر على الدوام عن تطلعات الشغيلة وكان نشيطا في الحياة السياسية لتونس المستقلة كمنظمة قانونية لعدد من السنين. وينطبق الحظر كذلك على صحافة الحزب الشيوعي التونسي. وقد اتخذت مرارا اجراءات القمع ضد اعضاء الحزب النشيطين.

وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٧٨ مضى خمسة عشر عاما على قرار الحظر. وقد جرى في هذه الفترة تقييد الحريات الديمقراطية في بلادنا، وانزلت ضربات بحركات سياسية اخرى كما تشير المحكمات الاخيرة للبغض بسبب معتقداتهم.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات، لم يتوقف الشيوعيون لحظة واحدة عن النضال من اجل تونس ديمقراطية وتقدمية تلبي مطامح الشعب. والان وقد اخذت القوى السياسية والنقابية الواسعة في البلاد تتقارب عمليا في تاييد الاهداف الديمقراطية المشتركة على الرغم من الخلافات والفروق. فان حزبنا يناشد جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية، وجميع حركات التحرر الوطني والرأي العام الديمقراطي العالمي بأن تعبر عن احتجاجها ضد تحريم الحزب الشيوعي التونسي الذي دام خمسة عشر عاما، وان تطالب بما يلي:

- انهاء الحظر على الحزب الشيوعي التونسي وصحافته.
- استعادة الحقوق والحريات التي ينص عليها الدستور التونسي وممارستها بشكل فعال.
- احترام الحق في التنظيم والتعبير لجميع التيارات الممثلة للرأي العام الديمقراطي.
- انهاء جميع اعمال القمع.
- اعلان عفو عام عن السجناء السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة بحرية.

ان الحزب الشيوعي التونسي - اذ يدرك اهمية التضامن الاممي الذي تهديه جميع القوى الديمقراطية المعادية للامبريالية والمحبة للسلم - يعتمد على تاييدها في نشر الحملة التي يشنها الحزب على المستوى العالمي، وذلك من اجل استعادة قانونيته واحترام جميع الحريات الشخصية والاجتماعية في تونس

محاولات يائسة للخروج من العزلة

بعد فشل السعودية المصرية للرئيس المصري، اخلد الدبلوماسية المصرية للخروج من عزلتها، في عقد مؤتمر قمة افريقي ولو عدم الانحياز.

ومع ان هذه المؤتمرات بصورة دورية، وهي ستنعقد في مواعيدها، الا ان المطلع وزارة الخارجية المصرية ايهام الشعب المصري انفسهم ايضا، بأن هذه ستنعقد نتيجة مساعيهم ولنفوذ حكام مصر وقوة الدولي والافريقي.

مثل هذه الاوهام تماما. وليس المهم عند ان يكون السادات موجودا المشتركين فيها. ولكن القرارات المتخذة في المؤتمرات.

وقد كانت تلك القرارات المؤتمرات السابقة الافريقية، ولدول عدم معادية للامبريالية والعنصرية ومؤيدة لحقوق الشعوب الاستقلال الوطني والاجتماعي. وستكون كذلك المؤتمرات المقبلة، وانها ستتعارض مع سياسة وستؤكد عزلته السياسية حضوره الجسدي في المؤتمرات، تماما مثل الدكتور باندا حاكم ملاوي قابوس لمؤتمر دول عدم

وفاة جيبوتي أحدث ...

وقد لاحظ المراقبون ان جوليد ، رئيس الجمهورية تشويه الصراع السياسي جيبوتي بين القوى التقدمية والقوى الرجعية، الى صعيد عرقي لتعبئة الصومالية (قبائل عيسى) جانبه.

ولوحظ من الجانب الاوساط الرجعية في عفار من جانبها التجاوب مع لتمزيق وحدة البلاد الصراعات العرقية.

ويقول احمد ديني، الوزراء العفاري المستقيل واقع ان قبيلة عفار تمثل حوالي ٧٠ في المئة من جيبوتي، انه اذا لم تتم باقناع رئيس الجمهورية

الكويت يستسلم للضغط السعودي
ويكبت نشاط القوى الوطنية ..

الكويت كبلد نفطي يسوده النظام القبلي والعائلي كان وما زال متأثرا بكافة الضغوط الخارجية التي تكيف سياسته الداخلية والخارجية. وتلك الضغوط كانت في وقت من الاوقات تنبع من الاستعمار البريطاني الذي خلف الشركات النفطية المتعددة الجنسيات، لتقوم بنفس الدور.

ولكن ذلك لم يمنع القوى الوطنية الكويتية وبعظمها من الفئات المثقفة الى الانطلاق داخليا بهدف ايجاد قاعدة شعبية متفهمة لقضاياها المحلية والعربية. ولعل فترة الحيرة في الحكم التي اعقبت استقلال الكويت هي الفترة الذهبية التي افرزت عناصر وطنية تقدمية بعودة الطلبة الذين كانوا يدرسون في الخارج، الا ان منتصف الستينات شهد بروز البرجوازية (العائلية) الكويتية والتي لم تتورع اثناء تهديدات عبد الكريم قاسم للكويت الى المناداة بدعوة الاسطول الامريكي، وكان ان اختفت مثل تلك الاصوات بزوال الخطر العراقي لكنها بدأت في الوقت نفسه تهيىء نفسها للارتباط كلياً بالعجلة الامريكية عن طريق ايجاد شركات تجارية وعقارية ومصرفية على الطريقة الامريكية يديرها امريكيون.

ويمكن القول ان تزييف انتخابات مجلس الامة عام ١٩٦٨ والتي تم بموجبها ابعاد العناصر الوطنية وادخال ابناء العائلات حديثة النعمة، امثال عبد العزيز المساعيد وغيره. وامام ذلك قامت العناصر التقدمية بحركة نشطة لتعرية موقف السلطة التي رتبت تزييف الانتخابات وقد اعتقل اثر ذلك مجموعة من الشباب بتهمة الاعداد لمخطط انقلابي، ولكن وبما ان الاسرة الحاكمة كانت تتصرف بطريقة لاظهار نفسها. على انها فوق الجميع وفوق الشبهات فقد رفعت يدها عن الانتخابات التالية والتي اوصلت النواب التقدميين الى المجلس، وفي الانتخابات الاخيرة نجح النواب التقدميون وعلى راسهم الدكتور الخطيب والنيباري في كسب تأييد اصوات برلمانية داخل المجلس جعلت مشاريع الحكومة وسياستها الداخلية والخارجية تمر عبر مصفاة نقية من مجلس الامة كمناقشة الميزانيات العامة للمؤسسات الحكومية التي يسيطر عليها ابناء العائلات كعائلة المرزوق مثلا.

ويمكن القول ان الكويت في السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ شهدت حياة ديمقراطية حقيقية اصبحت تهدد مصالح الاسرة الحاكمة والعائلات البرجوازية. وكانت ردة فعل تلك العائلات هي البدء في تنظيم حملة تشهير وتهويل ضد القوى البرلمانية التقدمية وعزفت على وتر البحرين لدفع السلطة الى حل مجلس الامة كما هو الحال في البحرين التي حلت المجلس التشريعي بناء على توجيهات من الملك فيصل الذي زار البحرين عام ١٩٧٥ قبل حل المجلس التشريعي بوقت قصير.

في بداية عام ١٩٧٦ قام الملك خالد بزيارة الكويت، وفي ذلك الوقت كانت نفس الاصوات التي طالبت بتدخل الاسطول الامريكي تطالب بحل مجلس الامة الكويتي، وبعد الزيارة بقليل تصاعدت الهجمة على مجلس الامة واخذ بعض النواب يتهمون النواب التقدميين بالولاء لجهات اجنبية ويؤكدون على ذلك بقولهم كيف يمكن لنائب كويتي المطالبة بدعم منظمة التحرير الفلسطينية ماليا بمبلغ ٣٠ مليون دينار ولا يطالبون بتخصيص مائة مليون دينار للتنمية. وهي كما نرى تهمة فيها من الشرف والكرامة اكثر مما لدى اصحاب الاتهام، وبمثل هذه الحجج الواهية تم تبرير حل مجلس الامة بعد اخر جلسة له بوقت قصير.

اذن فقد وجدت الكويت نفسها في عصر النفط وايلولته اليها وتخلصها من ضغوط الشركات وجارتها العراق، هدفاً لضغط سعودي ليس في المجال السياسي الخارجي وحسب بل في جميع المجالات الداخلية والاقتصادية والنفطية ايضا. والاسرة الحاكمة في الكويت تدرك ذلك جيدا وتنفذه على مضض بسبب ان النموذج السعودي في الحكم لا يمكن تطبيقه على الكويت نظرا لاختلاف التركيبة السكانية في الكويت، ووجود طبقة مثقفة وفوق هذا وذاك وجود كثافة فلسطينية ذات علاقات حميمة بالمقاومة وبالفئة التقدمية من الشعب الكويتي، ومهما يكن من امر فان تطبيق النموذج السعودي على الكويت يتم حالياً بطريقة بطيئة تحت شعار الاسرة الواحدة خاصة بعد ان كشف العراقيون جميع اوراقهم مع الكويتيين واوضحوا لهم ان تعقيد المشاكل بين الدولتين يجب ان ينتهي وان السعودية التي تبتلع الاراضي والجزر الكويتية شيئا فشيئا تحت سمع الكويتيين وبصرهم هي الجديرة بأن ينظر اليها نظرة شك من قبل الكويت، خاصة وان البدو في الكويت ما زالوا يحتفظون بالجنسية السعودية. وهكذا دارت السلطة الكويتية في المحور السعودي دورة كاملة دون ان تدري وكانت زيارة الملك خالد عندما مات الامير الاسبق صباح السالم لوضع اخر اللمسات على نعش الكويت الليبرالية، لتاتي بعدها القوانين التعسفية بحق الصحافة والتجمعات والتشديد على دخول الفلسطينيين، ورفع الايجارات ومنع الاجانب من الحصول على اجازات لقيادة السيارات كل هذا الاجراءات جاءت تنفيذا لعبارة قالها الامير الحالي في احد مجالسه عن الفلسطينيين في الكويت حيث قال "لقد اتوا عراة وبكرامتهم